

1- تعريفها : المشتقات المالية أدوات مالية من نوع العقود، التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يلحق عليه الأهل الأساسي، فهي صبيحة تمثل الأسواق المشتقة في كل أشكال السوق التي تتداول فيها عقود تقوم على المستقبل وتشتق من أدوات مالية مسجلة في واقع الأمر للتداول في السوق الحاضرة، وتتصل أساساً في العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، الهبات

2- أنواعها :

1-2. العقود الآجلة : هي اتفاق تعاقد بين مشتري وبيع لتبادل أصل معين مقابل نقد في وقت لاحق مستقبلاً بسعر محدد الآن، ويتفق في هذا العقد على مواصفات الأصل من حيث (المقدرة - البنية - مكان التسليم - ...) فالمشتري يوافق اليوم على شراء أصل معين في المستقبل وبيع يوافق على تسليم تلك الموجودات في ذلك التاريخ تتميز هذه العقود بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي :

- عقود شخصية يتفاوض طرفان على شروطها
- تدخل حدود ربح، خسارة بين الطرفين بسبب تغير قيمة الأصل مستقبلاً
- يدخل السعر ثابتاً خلال فترة العقد
- يتم إيفاء العقد بالتسليم عادة، غير قابلة للتفاوض
- تنتشر في الأسواق الموزنية

2-2. العقود المستقبلية : تعرف بأرفاء اتفاق بين طرفين لتداول أصل معين بتاريخ معين ومحدد تعرف الأهل التي يتم تداولها بأصول موزنية أو الأهل الكففي أما تاريخ التسليم فيسجل تاريخ الاستلام، والسعر الذي وافقت عليه الأطراف يسمى السعر المستقبلي المتفق عليه،

تتميز هذه العقود لمجموعة من الخصائص التالية فيما يلي:

- عقود لمطلية

- تتم في الأسواق المنظمة

- قابلة للتسليم فالتطمين يترقبان باستمرار ارتفاعات الأسعار

- الربح غير محدد مسبقا

- يجب أن توفر السلع المقابلة للعقد مجموعة من الشروط المناسبة الأسواق المنظمة

3- عقود الخيارات: تتمثل في ادراك مالكة ذات حصة خاصة، يعطي
هذا العقد لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة
مقابل علاوة يدفعها طرف للطرف الآخر، (وهو عقد ليس إلزامي)
تنقسم الخيارات حسب نوع المصلحة إلى:

خيار الشراء: يعطي لحامله الحق في الشراء (ليس الإلزام بالشراء)

إذا كان لحامل الخيار الحق في شراء الأصل بسعر محدد متفق عليه،

فإذا انخفضت السعر فإن حامل الخيار غير ملزم بتنفيذ الشراء ويمكنه

الشراء من السوق بالسعر المنخفض، مقابل علاوة يدفعها للبائع

لتحويله للضرر الذي تعرضه له، أما إذا ارتفع السعر فيكون

لحامل الخيار الحق في شراء الأصل بالسعر المنخفض المتفق عليه سابقا.

خيار البيع: يعطي لحامله الحق في بيع الأصل مقابل علاوة يدفعها

للمشتري. فإذا ارتفع السعر فهو غير ملزم بالقدوم ببيع في السوق

أما إذا انخفضت السعر فيلزم المشتري بتنفيذ العقد بالسعر السابق

(عكس خيار الشراء).

وتنقسم الخيارات حسب التفضيل إلى:

الخيار الأوروبي: وهو الخيار الأكثر جموداً حيث يتم إعطاء الخيار للمتداول
مرة واحدة عند انتهاء المدة المتفق عليها

الخيار الأمريكي: ويقتهن إعطاء الخيار للمتداول في أي وقت
خلال المدة المتفق عليها

2-4 - عقود المبادلات : وهي اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية تتحدد أنيا وبقا القيمة الزمنية ، على أن يتم تبادل الأصول محل الشقة في تاريخ لاحق ، فهي صفة يتم من خلالها تبادل لأصول مالية بين طرفين .

